الطالب : فراس جاويش

الدكتور المشرف : الدكتور أحمد ذكر لله

الواجب النصفي من المقرر مقدمة في السياسات الاقتصادية

**السؤال :**

اكتب في الآثار الاقتصادية لكل من القروض الداخلية والخارجية، في حدود 2 - 4 ورقات

**الإجابة:**

**الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية :**

1 ـ أثر على الناتج المحلي الإجمالي:

إذا أُخذت القروض الداخلية كمتغير مالي ب ، فإنها تؤدي إلى إحداث آثار في الناتج المحلي الإجمالي، أي إذا أنفقت الدولة القروض على المشاريع الإنتاجية أو الخدمية فإن ذلك سيؤدي إلى تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج فيقوم المستثمرون بتوسيع مشاريعهم أو العمل بوردية إضافية مما يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل وتصنيع المواد الأولية ومن ثم إلى زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي

كما يمكن أن توقع وجود حالتين في الاقتصاد:

> ففي حالة الركود ينخفض حجم الطلب ويتوقف المنتجون عن زيادة الإنتاج وتظهر البطالة في صفوف العمال وتنخفض الدخول، فإذا قامت الدولة بالاقتراض وأنفقت القروض على الأنشطة الخدمية فإن ذلك سيؤدي إلى توليد دخول جديدة فيشعر المستثمرون بوجود طلب جديد فيقومون بزيادة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى إخراج الاقتصاد من حالة الركود

> أما في حالات الرواج فإن إنفاق القروض الداخلية سوف يزيد الطلب الأمر الذي يدفع الاقتصاد باتجاه التضخم لذلك لا ينصح الاقتصاديون بالاقتراض والإنفاق في حالات الرواج لأن معدلات التضخم سوف تزداد

2 ـ آثار القروض الدلخلية في دخل الفرد :

إذا طرحت الدولة القروض على الاكتتاب العام فإن المشتركين في القروض هم أصحاب الدخول المرتفعة أو المتوسطة، أي سوف تسحب جزءاً من دخولهم وإذا قامت بإنفاق القرض على المجالات الخدمية فإن المستفيدين هم الفقراء، في حين يتحمل الأغنياء عبء هذا التحسن، وبالمقابل إذا أنفقت الدولة القروض على المشاريع الإنتاجية فإن المستفيدين هم الأغنياء وجزئياً الفقراء لأن البطالة سوف تنخفض، لكن المنتجين سوف يوظفون آلات جديدة وتجهيزات مما يؤدي إلي زيادة أرباحهم

وبوجه عام فإن إنفاق القرض سوف يؤثر في مستويات الدخل وسوف ينشط مجالات العمل وسوف تزداد الدخول ثانية، فإذا كررت الدولة الاقتراض والإنفاق فإن ذلك سيرفع من مستويات الدخول المتدنية ويطرأ تحسن على مستويات المعيشة

3 ـ آثار تسديد القروض العامة:

إذا قامت الدولة بتسديد القروض الداخلية عند حلول أجلها فإن ذلك سيؤثر في الإنتاج والدخل معاً نظراً لأنها ستحرر الأموال التي كانت معطلة أو من فائض الموازنة

فإذا سددت الحكومة القروض وكان الاقتصاد في مرحلة أقل من مرحلة التشغيل الكامل فإن أصحاب الأموال سوف يتوجهون بها إلى السوق فيزداد الطلب على سلع الإنتاج، وسلع الاستهلاك الأمر الذي سيدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج فيزداد عرض السلع والخدمات ويزداد التشغيل وتزداد الدخول ويمكن أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل

أما إذا أنفقت الدولة القروض وكان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل، فإن ذلك سيزيد الطلب الكلي ونظراً لوصول الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الجديدة الناجمة عن تسديد القروض سوف تؤدي إلى زيادة الأسعار وحدوث التضخم، لذلك لا ينصح في مرحلة التشغيل الكامل باستهلاك القروض أو تسديدها، بل سحب سيولة من السوق بهدف تخفيض الأسعار

4- آثار عامة :

أ ـ لا يزيد القرض الداخلي الثروة القومية لأنه يحول الأموال من الأفراد إلى الدولة وبالتالي تدخل الدولة في متاهة متتالية ويقع تحت عاتقها الضغظ بشكل أكبر للاستفدايه وتحقيق الأهداف المرجوه من الأموال العامة الداخلية

ب ـ لا يؤثر القرض الداخلي في سعر صرف العملة الوطنية

ح ـ لا يؤثر القرض الداخلي في الوضع السياسي للدولة وفي حال اضطرار الدولة إلى الدفع وعدم توافر الأموال اللازمة تقوم بتحويله إلى قرض طويل الأجل

**الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية :**

1 ـ أثر على الناتج المحلي الإجمالي والمشاريع التنموية :

الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية ، فهي الاخرى تختلف تبعا لطريقة استخدامها ، ففي حالة قيام الدولة باستخدام مبلغ القرض الخارجي لاستيراد سلع استهلاكية ، دون ان ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة النتاجية للدولة المقترضة ، هنا ستظهر الآثار السلبة والسيئة على اقتصاد تلك الدول ، والمتمثلة في تحمله عبء تسديد أقساط وفوائد الدين بالنقد الأجنبي.

ولو أنفق القرض العام الخارجي على إقامة مشاريع تنموية عديمة الجدوى الاقتصادية فبهذه الحالة ستتعرض هذه المشاريع الى خسارة مما يحمل اقتصاد الدولة المقترضة عبء تسديد الاقساط وفوائد القرض اضافة الى عبء تسديد خسارة هذه المشاريع

أما اذا قامت الدولة في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشاريع تنموية اجريت لها دراسات جدوى اقتصادية جيدة من مبلغ القرض ، سيؤدي ذلك الى تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية ، مما يؤدي الى رفع مستوى الدخل القومي ، كما يشجع على انتاج سلع كانت تستورد سابقا ، أو يمكن أن توجه جزء أو كل انتاج هذه المشاريع للتصدير ، مما يوفر عملة اجنبية وبالنتيجة يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات

2ـ أثر النمو الاقتصادي :

القروض الخارجية تشكل عبئا حقيقيا بالنسبة لاقتصاد الدولة المقترضة ، أذ يتوجب عليها دفع فوائد وأقساط الدين بالعملة الأجنبية ، مما يتطلب اقتطاع جزء من ثروة البلد ، وهذا سيؤدي الى احداث خلل في ميزان المدفوعات، وخصوصا للدول النامية التي تعاني من شحة العملات الأجنبية

كما أنه عند ملاحظة نسبة الناتج المحلي الإجمالى للاستثمار في أغلب الدول النامية نجد أنها تتناقص وهذا يرجع أساسًا إلى الديون الخارجية، وقد أثر هذا بدوره سلبًا على النمو الاقتصادي تبعه انخفاض في الاستثمار المحلي وتدفقات كبيرة لرأس المال إلى الخارج، ولكن هنا تم الافتراض أن الدين الخارجي هو العامل المثبط للاستثمار، في حين أنه يمكن ربط فشل الدولة المدينة في سداد ديونها الخارجية، بالحالة الاقتصادية لها

3. أثر على الاستثمار في الدولة :

في محاولة لمعرفة تأثير الدين الخارجي على الاستثمار؛ صنف إدواردو بورينزتين (1990) تأثير الدين الأجنبي على الاستثمار إلى قسمين: تأثير “عبء الديون” وتأثير “تقنين الائتمان”، حيثُ يعد عبء الديون هو شرط عندما تفشل الدولة المدينة في خدمة التزامات ديونها الخارجية بالكامل بالموارد الحالية وإجراء مفاوضات مع الدائنين لتحديد سداد الدين الفعلي؛ نتيجة لذلك يتم استخدام جزء من الزيادة في الإنتاج لسداد الديون القادمة وهذا بدوره يخلق حافزًا سلبياً على الاستثمار الخاص ويُشكل عائقًا أمام الحكومة لمتابعة السياسات الصحيحة، أما الطريقة الثانية التي يؤثر بها الدين الخارجي على الاستثمار هي من خلال تأثير تقنين الائتمان وهذا شرط تواجهه الدول التي فشلت في الحصول على قرض جديد بسبب عدم قدرتها أو استعدادها للدفع

4. أثر على القرار السياسي :

وكذلك تؤثر هذه القروض الخارجية على سعر صرف عملة الدولة المقترضة عند حلول موعد تسديدها إن القرض الخارجي يتيح فرصة لتدخل الدولة المقرضة في الشؤون الاقتصادية والسياسية للدولة المقترضة ، واستخدام القرض كوسيلة قوية على الدول المقترضة كي تنتهج نهجا سياسيا معين

**دور القروض في تمويل الموازنة في سورية: (حسب تصريحات و مصادر الدولة السورية )**

تعتمد سورية منذ فترة طويلة من الزمن على القروض الداخلية والخارجية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك بسبب قلة الإيرادات الضريبية الناجمة عن الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي من جهة وبسبب قدم وتعدد التشريعات المالية التي ما زالت لا تواكب التطور الحاصل في الفكر المالي المعاصر من جهة ثانية، لذلك تلجأ إلى القروض العامة للتمويل وتستخدم سورية القروض التالية:

1ـ القروض الداخلية: تحصل الحكومة في سورية على القروض من المصادر التالية:

أ ـ من مصرف التوفير: أحدثت سورية مصرفاً للتوفير بهدف تشجيع الادخار واستخدام هذه المدخرات في مشاريع تنموية، فكان سابقاً تحت اسم صندوق توفير البريد وكانت أمواله مخصصة لتمويل عجز الموازنة بالكامل، أما حالياً ومنذ عام 2000 فقد أصبح (مصرفاً للتوفير)، ومازال يقرض الخزينة العامة ما يزيد على حاجته وخطته التسليفية.

ب ـ شهادات الاستثمار: وقد تم تكليف مصرف التسليف الشعبي بإصدار وتسويق وتخديم شهادات الاستثمار وهي بأشكال متعددة تجمع حصيلتها وترحل إلى الخزينة العامة للدولة وهي قروض داخلية يكتتب بها الأفراد وتدفع الدولة عليها أسعار فائدة مجزية لجذب المكتتبين

ج ـ قروض المصرف المركزي: وهي مبالغ يقرضها المصرف المركزي للمؤسسات العامة، مثل مؤسسة الحبوب والأقطان ومؤسسة محروقات وبعض المؤسسات الأخرى وهي بمثابة إصدار نقدي لأن الحكومة لم تستطع إعادة هذه المبالغ المقترضة وتتراكم سنوياً لتشكل في مجموعها ديون المصرف المركزي على الحكومة.

2ـ القروض الخارجية: وهي مبالغ تقترضها الحكومة السورية لتمويل بعض المشاريع الكبيرة التي تعجز الإيرادات المحلية عن تمويلها، مثل الطرقات الدولية ـ الجسور ـ المرافئ ـ المطارات ـ المشافي ـ محطات الكهرباء، الصرف الصحي ومشاريع جر المياه وغيرها وجميعها مشاريع حيوية للاقتصاد الوطني تسهم في زيادة الإنتاج وتشغيل العمالة الوطنية وزيادة الدخل

أما مصادر هذه القروض فإن أكثرها من الصناديق العربية وبنك التنمية الإسلامي وصندوق النقد العربي وهي بشروط ميسرة وأسعار فائدة متدنية وتستطيع الحكومة تحقيق جدوى كبيرة من استخدامها